

الفقر و القطاع غير الرسمي في الجزائر - دراسة قياسية بولاية بشار 2014

أ/بلقايد ثورية

طالبة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر

البريد الإلكتروني : touriabelcaid@yahoo.fr

د/ بلعربي عبد القادر

جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، الجزائر

الملخص :

يعتبر الفقر و القطاع غير الرسمي من أهم القضايا التي تشغل بال الدولة و خبراء الاقتصاد في الجزائر، و هذا باعتبار الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد متواجدة بأغلبية بلدان العالم مهما كانت قوتها الاقتصادية؛ مما يجعل كثير من سياسات هذه البلدان مسهبة محاولة لإيجاد حلول لكبح نزوح هذه الظاهرة، خاصة في أوساط الفئات المحرومة التي تتفرد بميزة اتساع رقعة حجم القطاع غير الرسمي الذي يعتبر سلاح ذو حدين. و عليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية القائمة على دراسة ميدانية تمت على مستوى ولاية بشار معرفة العلاقة بين الفقر و القطاع غير الرسمي؛ حيث كشفت نتائج الدراسة العلاقة التأثيرية بين الفقر و القطاع غير الرسمي و إسهامات هذا الأخير في التخفيف من حدة هذه الظاهرة بفضل الحيوية و الديناميكية التي ينفرد بها خاصة في أوقات الأزمات.

الكلمات الدالة : الفقر، القطاع غير الرسمي.

Résumé :

La pauvreté et le secteur informel sont des questions des plus importantes qui préoccupent les experts et les économistes en Algérie du fait que la pauvreté est un phénomène multidimensionnel présent dans tous les pays de monde quelque soit leur capacité économique.

Certains de ces pays cherchent des solutions à l'expansion de ce phénomène dans la classe la plus défavorisée tout en menant une politique qu'ils croient efficace.

de ce fait, nous essayons à l'aide de cette étude de comprendre la relation entre la pauvreté et le secteur informel dans la wilaya de Bechar. Les résultats démontrent l'influence de cette relation et l'atténuation des conséquences de la pauvreté du fait de la dynamique de ce phénomène surtout en temps de crise.

Les mots clés : Pauvreté, Secteur informel.

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات و الحكومات، و النظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور. بل لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة و ملازمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر Poverty phenomenon. ففي سنة 2013 و رغم انخفاض من يعيشون على أقل من 1,25 دولار يوميا في العالم، إلا أن عدد الفقراء بلغ 1,2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع. فهذه الزيادة في عدد الفقراء بسبب البطالة لعدم توفر مناصب عمل، أو لسبب طرد العمال أو غلق المصانع أو خوصصتها، و سياسات التقشف لدى الكثير من الدول حتى الغنية منها كإسبانيا وإيطاليا، الأمر الذي أدى إلى بطالة أكثر من 620 مليون شاب و شابة حول العالم سنة 2013، مما دفع بهؤلاء الأفراد البحث عن عمل في جهات غير رسمية.

و حرصا منا على الدقة اعتمدنا في تعريف الفقر على البنك الدولي؛ الذي يعرفه بأنه ظرف من الحياة محدود جدا بفعل سوء التغذية و الأمية و المرض و البيئة المتدهورة و معدلات الوفيات المرتفعة و متوسط عمر متوقع منخفض. كما تعرضنا في هذا المقال إلى مفهوم القطاع غير الرسمي الذي نقصد به كل نشاط غير مصرح به و غير مأخوذ عند حساب الناتج الداخلي الخام.

الإشكالية : كيف يمكن للقطاع غير الرسمي أن يساهم في الحد من معظلة الفقر في الجزائر ؟ أو بعبارة أخرى هل يمكن إدراج القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للحد من تنامي الظاهرة خاصة في المناطق الشبه الفقيرة كمنطقة بشار ؟

أولاً : تعريف الفقر :

يرى الخبراء أن الفقر يظهر في نقائص استهلاك الأغذية من حيث الكمية و النوعية، بالإضافة إلى النقص في إشباع الحاجيات الأساسية¹ و حتى لو وجدنا أنه قد تم توحيد الآراء المتعلقة بمفاهيم الفقر إلا أنه لم يتم الاتفاق بعد على أسبابه التي تنعكس سلباً على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي².

ثانياً : تعريف القطاع غير الرسمي :

عرف مكتب العمل الدولي هذا القطاع : « على أنه مجمل النشاطات الصغيرة المستغلة بواسطة عمال أجراء و غير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي و تكنولوجي ضعيف، و يكمن هدفها في توفير مناصب شغل و مداخل لأولئك الذين يعملون بها، و كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات و لا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في المجال الضريبي و الأجور الدنيا، و الأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية و ظروف العمل³».

ثالثاً : المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر :

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها القطاع غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي :

1- مرحلة القطاع غير الرسمي (1962 - 1985) :

1 قيرة إسماعيل، سلاطينة بلقاسم، و آخرون، عولة الفقر (المجتمع الآخر... مجتمع الفقراء و المحرومين)، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003، ص ص : 17-18.

2 أسعد راجي، شكري ملك، الفقر و استراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة : مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1999، ص : 07.

³ Henni Ahmed, essai sur l'économie parallèle - cas de l'Algérie -, Alger : édition ENAG, 1991, p : 09.

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا و مدعمة من قبل الخزينة العمومية.¹ كما تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلب الأفراد يعملون في مؤسسات و قطاعات عمومية التي شيدتها الجزائر آنذاك، لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ و المعوقين.

2- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى نهاية التسعينات :

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولت جذرية خاصة في منتصف الثمانينات أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و تفاقم الفقر و الحرمان الاجتماعي، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطل سنة 1987، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 - 2.1989

كما تميزت هذه المرحلة بالقيام بعدة إصلاحات من قبل الدولة و التي كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعد على الخروج من الأزمات المتعاقبة : فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة سنة 1989 و الذي نتج عنه بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. أما الإصلاح الثاني الذي ظهر سنة 1993 فقد كان يهدف إلى إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة باقتصاد الحرب).³

¹ مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الإسكندرية "القاهرة" : دار الجامعية الجديدة، 2006، ص : 59.

² صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه)، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002، ص ص : 04-05.

³ عبد الحميد نبية نسرین، الإقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، 2008، ص ص : 13-14.

في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها. لقد خلفت إعادة الجدولة أثارا سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية إذ أدت إلى زيادة نسبة البطالة كما يوضحه الجدول التالي، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها ظاهرة بائعي الأرصفة و انتشار الأسواق الموازية في كل الولايات الجزائرية، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة الترابندو و تجار الحقيبة¹.

الجدول (01) : تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985-2012)

السنوات	85	87	89	90	91	93	95	96	97
نسبة البطالة %	9,7	21,4	18,1	19,7	21,2	23,2	28,1	28,0	28,0
	98	99	2000	2006	2008	2010	2012		
	28,0	29,2	29,5	12,3	11,3	10	9,7		

Source : Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie : Définitions, mesures

.132et méthodes d'estimation, CREAD (Alger), p :

¹ أندراوس عاطف وليم، الاقتصاد الظلي (" المفاهيم - المكونات - الأسباب " الأثر على الموازنة العامة)، مصر : دار النهضة العربية، 2002، ص : 15.

التفسير :

من خلال الجدول نلاحظ كيف استمرت نسبة البطالة في الارتفاع سنوات التسعينيات بسبب غلق المصانع وتسريح العمال، حتى وصلت إلى مستواها القياسي سنة 2000 لأن نتائج البرنامج الأول للإنعاش الاقتصادي لم تظهر بعد، لنلاحظ بعدها كيف بدأت بعد ذلك في الانخفاض تدريجيا وهذا دليل على تعافي الاقتصاد من أزمة التسعينيات.¹

3- مرحلة توسيع مجالات القطاع غير الرسمي بعد 1998 :

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية ويمكن ذكر أهم النتائج الملموسة فيما يلي : 2

أ- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.

ب- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.

ت- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات، وكذا انخفاض معدل التضخم.

ث- مراجعة نظام الأجور الذي سمح في تحسين مداخيل العائلات و تحسين مستوى الاستهلاك.

رغم كل التحسينات السابقة الذكر على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة على الرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات

¹ Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie : Définitions, mesures et méthodes d'estimation, CREAD (Alger), p: 132.

² عدلي ناشر سوزي، الإتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت" : منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص : 05.

مصغرة تمويل عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب. إلا أن ذلك لم يغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه السياسات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرناً، إضافة إلى مظاهر البيروقراطية و الرشوة لمنح القروض للشباب البطال و التي تعرقل طموحهم في خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة. و يمثل الجدول (02) توزيع الأفراد القادرين على العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007. في حين أن الجدول (03) يمثل عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2007.

الجدول (02) : عدد الأفراد القادرين على العمل في الفترة (2000-2007) (الوحدة بالآلاف)

الأشخاص القادرين عن العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل 20 سنة	851	670	726	589	636	560
20-24	1506	1518	1629	1611	1572	1615
25-29	1435	1546	1738	1755	1694	1870
30-34	1138	1286	1364	1394	1475	1480

¹ Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon: approche marketing appliquée à la wilaya de tlemcen, séminaire national: l'économie informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007, p : 02.

1179	1344	1140	1159	1111	873	39-35
1129	1254	994	939	882	738	44-40
826	853	775	746	714	646	49-45
655	648	635	587	362	361	54-50
399	353	345	326	259	321	59-55
253	279	243	254	237	260	60 سنة فما فوق
9968	10109	9492	9470	8762	8154	المجموع

Source : Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon: approche marketing appliquée à la wilaya de tlemcen, séminaire national : l'économie informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007, p : 02.

التفسير:

من خلال الجدول (02) يتبين لنا أن البطالين القادرين على العمل هم في تزايد مستمر خاصة فئة الشباب منهم. فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال [20-39] خلال السنوات الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي 6.144.000 شاب مقارنة بـ : 6.085.000 شاب سنة 2006 و 5.900.000 شاب سنة 2005. و عموما فإن هذه الفئة تتكون من : 1

أ- الفئة غير المتمدرسة والمتسربون من المدارس.

ب- خريجو التكوين المهني و التعليم العالي : عادة ما يتلقى الطلاب خريجو معاهد التكوين المهني أو الحاملين شهادات جامعية صعوبة إدماجهم في الحياة العملي

الجدول (03): عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل في الفترة (2007-2000) (الوحدة بالآلاف)

¹ Belguidoum Saïd, Mouaziz Najet, l'urbain informel et les paradoxes de la ville Algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale, CAIRN. INFO, 2010, Paris, N° 143, p p : 110-111.

عدد الأفراد الشاغليين مناصب العمل	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل 20 سنة	316	341	469	393	469	385
24-20	767	857	1124	1129	1201	1194
29-25	896	1036	1275	1357	1360	1477
34-30	873	1041	1157	1218	1305	1292
39-35	742	977	1055	1055	1253	1086
44-40	663	807	880	951	1205	1080
49-45	581	651	705	743	825	804
54-50	324	496	562	615	623	631
59-55	282	243	315	337	346	389
60 سنة فما فوق	260	237	254	242	279	253
المجموع	5725	6684	7798	8044	8869	8594

Source : Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon : approche marketing appliquée à la wilaya de tlemcen, séminaire national : l'économie informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007, p : 02.

التفسير:

من خلال الجدول (03) يتبين لنا أن عدد الأفراد الشاغلين لمناصب العمل هم في تزايد متدبب عبر السنوات. فلو أخذنا فئة الشباب التي تقع في المجال [20-39] خلال السنوات الأخيرة نجد أن مجموعها يقدر في سنة 2007 بحوالي 5.049.000 شاب مقارنة بـ : 5.119.000 شاب سنة 2006 و 4.759.000 شاب سنة 2005.

رابعا : دور القطاع غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر :

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا التي تتصدر قائمة المشكلات الملحة و التي جعلت الحكومة الجزائرية تدعو إلى مكافحتها.

فالفقر ليس أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في الجزائر، بل هو من أبرز الأعراض التي تدل على تناقض أبنيتها و عجزها عن تحقيق تطلعات الفقراء و المحرومين.

و من تم يبدو جليا أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم تتعلق بضرورة تقليص معانات الأسر الفقيرة و تحسين القدرة الشرائية لأغلب العائلات الجزائرية لكبح اتساع رقعة الفقر. و الحقيقة أن صور الفقر تتجسد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة، و عودة الأمراض الدالة على الفقر، و عودة ظاهرة التسول وانتشارها، و تضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية للخروج أو بالأحرى للتخفيف من حدة الفقر.²

¹ Bouhanna Ali, Bouteldja Abdelnacer, les spécificités de l'environnement d'une economie informelle et la realite de la PME, faculté des sciences économiques et de gestion, université de tlemcen, p : 03.

² Conseil national économique et social, rapport sur le secteur informel illusions et réalités, commission

relations de travail, Alger, rencontres-débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2004, p : 08.

كما يبرز الجدول التالي تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر.

الجدول (04) : تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر ما بين (1970-2013) (القيم بالنسبة المئوية)

السنوات	القطاع غير الرسمي	الفقر	السنوات	القطاع غير الرسمي	الفقر
1970	28	48	1977	28	33,2
1971	30	45,2	1978	27	31,8
1972	29	44,1	1979	27	30,4
1973	25	42,3	1980	27	28
1974	23	41,6	1981	26	25,7
1975	24	40	1982	24	25,4
1976	24	37,9	1983	24	21,3
1984	21	20,7	1999	34	23,35
1985	21	19,7	2000	34,1	22,98
1986	27	18,2	2001	34,4	21,15
1987	23	17,1	2002	34,9	20,9
1988	28	15	2003	35,8	19,76

18,15	36,6	2004	18,7	27	1989
16,6	37,3	2005	23,8	24	1990
18,95	37,1	2006	29,6	22	1991
18,23	37,2	2007	30,1	28,9	1992
17,16	37,3	2008	28,2	28,2	1993
15,40	37,3	2009	22	29,4	1994
12,3	37,4	2010	25,23	33,1	1995
10,8	37,4	2011	26	33	1996
10,5	35,9	2012	26,3	33,1	1997
9,8	33,2	2013	24,67	32,95	1998

Source : Gherbi Hassiba, caractéristiques et déterminants de l'emploi informel féminin en

Algérie (le cas de la wilaya de Bejaia), CAIRN. INFO, 2014, Paris, N0 166, p : 49.

التفسير :

من خلال الجدول (04) نلاحظ عموما تأثير ايجابي بين الفقر و القطاع غير الرسمي، حيث كل زيادة في القطاع غير الرسمي تؤدي إلى خفض نسبة الفقر في الجزائر.¹

¹ القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع <http://www.elkhabar.com>، تم تصفحه بتاريخ

2014/09/29.

خامسا : الجزء التطبيقي : الفقر و القطاع غير الرسمي في ولاية بشار - دراسة قياسية -

1- تصنيف ولاية بشار من حيث الفقر:

ترى الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم (A.N.A.T.) أن بلدية القصابي هي البلدية الفقيرة الوحيدة في ولاية بشار، إذ اعتمدت على المؤشرات التالية : المكان الجغرافي، تطور نسبة النمو الديمغرافي، عدد أفراد الأسرة، نسبة التمدرس، نسبة وجود شبكات (المياه، الكهرباء، التطهير)، نسبة البطالة، و مؤشر الإعانات المقدمة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية.¹

أما بالنسبة للفرع الجهوي للجنوب الغربي لوكالة التنمية الاجتماعية لولاية بشار فهي يصنف بلديات ولاية بشار من حيث درجة الفقر حسب الجدول التالي :

الجدول (05) : يمثل تصنيف بلديات ولاية بشار من حيث درجة الفقر

التصنيف	البلديات	المجموع	السكان	%
المرتبة I	مريجة-إقلي-تيمودي-كرزاز-أولاد خضير-القصابي-بني يخلف-تامرت- عرق فراج	09	30269	84,82
المرتبة II	موغل-بوكايس-مشرع هوارى بومدين- تبليالة	04	10420	3,89

¹ L'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, étude d'affinement de la carte de la pauvreté : communes pauvres : territoires populations et capacités d'action, rapport synthèse, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, mars 2006, p p : 46-94.

المرتبة III	بشار-بني ونيف-لحمر-القنادسة- العبادلة-الواتة-بني عباس-تاغيت	08	227251	11,29
المجموع		21	267940	100

المصدر : وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص : 12.

التفسير:

يلاحظ من خلال الجدول :

1- الصنف الأول : بلديات ذات فقر عالي :

- 09 بلديات (مريجة، إقلي، تيمودي، كرزاز، أولاد خضير، القصابي، بني يخلف، تامتريت، عرق فراج) وهي مصنفة الأولى من حيث درجة الفقر و التي تمثل 42,85% من مجموع بلديات الولاية.

- مجموع السكان لهذه البلديات يمثل 30.269 أي 11,30%.

- و مجموع السكنات في هذه البلديات هو 4.088 سكن.

2- الصنف الثاني : بلديات متوسطة من حيث درجة الفقر.

- 04 بلديات (موغل، بوكايس، مشرع هواري بومدين، تلبالة) وهي مصنفة الثانية من حيث درجة الفقر و التي تمثل 19,05% من مجموع بلديات الولاية.

- يمثل عدد السكان في هذه البلديات 10.420 أي 3,89%.

- و مجموع السكنات في هذه البلديات هو 1.463 سكن.

3- الصنف الثالث : بلديات بدرجة فقر ضعيف.

- و تمثل 08 بلديات من أصل 21 بلدية أي 38,09% وهي بشار، بني ونيف، لحر، القنادسة، العبادلة، الواتة، بني عباس، تاغيت.

- عدد سكانها : 227.251 أي 11,29%.

- مجموع السكنات في هذه البلديات هو 36839 مسكن.

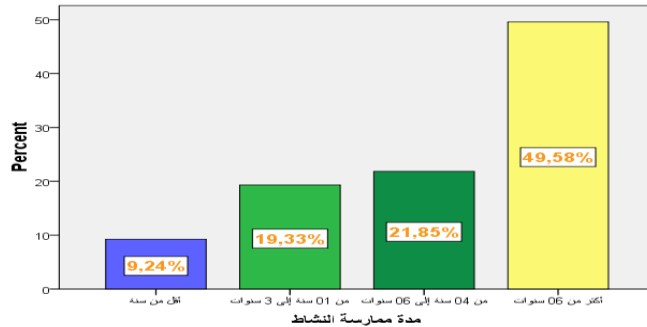
2- الدراسة القياسية :

تنقسم بدورها إلى دراسة وصفية و أخرى احصائية.

أ- الدراسة الوصفية :

مدة ممارسة النشاط :

الشكل (01) : التمثيل البياني يشير إلى مدة ممارسة النشاط



المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 07/10/2014.

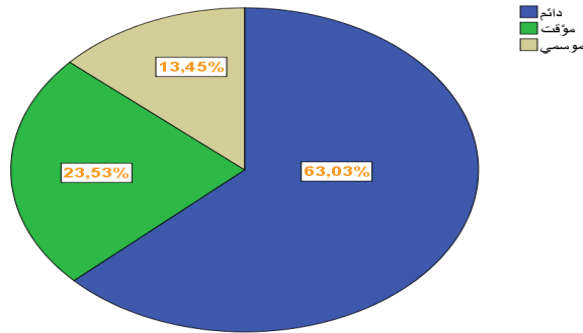
¹ وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقر لولاية بشار، جويلية 2009، ص: 13.

التفسير:

من خلال التمثيل البياني نلاحظ اختلاف في مدة الممارسة بين أفراد العينة، ولكن أغلبهم يمارس القطاع غير الرسمي منذ أكثر من 06 سنوات وهم بنسبة 49,58%.

شكل ممارسة النشاط :

الشكل (02) : التمثيل البياني يوضح شكل ممارسة النشاط



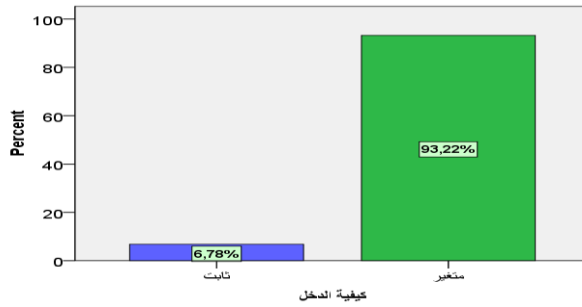
المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 07/10/2014.

التفسير:

إن أول ملاحظة يمكن استنتاجها من قراءة الشكل البياني الموجود أعلاه أن النشاط الممارس من قبل أغلب الأفراد الموجودين في القطاع غير الرسمي هو نشاط دائم في أغلب الأوقات وهم يمثلون نسبة 63,03%، هذا وهناك من الأفراد من يمارس النشاط بشكل مؤقت وهم بنسبة 23,53%، بالإضافة إلى وجود عدد ضئيل من الأفراد الذين ينشطون بشكل موسمي وهم بنسبة 13,45%.

كيفية الدخل :

الشكل (03) : التمثيل البياني يوضح كيفية الدخل



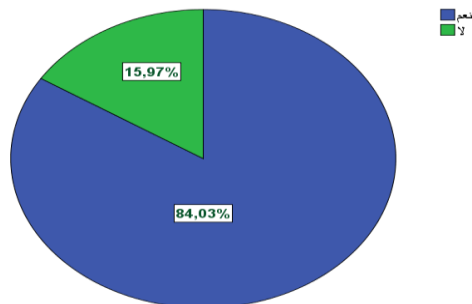
المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 07/10/2014.

التفسير :

نجد من خلال التمثيل البياني أن أغلبية دخول الأفراد المستجوبين لديهم دخل متغير وهم بنسبة 93,22%، في حين ما نسبته 6,78% دخلهم ثابت.

قدرة الدخل على تغطية مصاريف الإستهلاك اليومي :

الشكل (04) : التمثيل البياني يشير إلى قدرة الدخل على تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي



المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 07/10/2014.

التفسير:

نلاحظ من التمثيل البياني أن أغلبية أفراد العينة دخلهم يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي وهم بنسبة 84,03%. أما ما نسبته 15,97% فأجابوا بأن دخلهم لا يغطي مصاريف الاستهلاك اليومي

الدراسة الإحصائية:

1- دراسة ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach):

من خلال تطبيق برنامج SPSS تم إجراء اختبار الثبات للعينة المدروسة وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (06): ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach)

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	119	100,0
Exclusa	0	,0
Total	119	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

التفسير:

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم أخذ جميع مشاهدات العينة بالحسبان وهي 119، أي أن عدد البيانات المقصاة معدوم.

الجدول (07) : اختبار ثبات في المعامل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,7090	34

المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

التفسير:

باستخدام معامل Alpha de Cronbach الذي تتراوح قيمته بين (0-1) إذا اقترب من (0) فلا يوجد ثبات في المعامل، و على العكس إذا اقترب من (1) فيكون هناك ثبات في قيمة المعامل، و ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن معامل Alpha de Cronbach يساوي 0,709 و بالتالي فإن قيمة المعامل تقترب من الواحد إذن يوجد ثبات في قيمة المعامل أي ثبات في الاختبارات و منه استخدام متغيرات الدراسة.

2- دراسة نوع التوزيع :

من خلال حجم العينة $N = 119 > 30$ إذن يمكن اعتبار أن توزيع المتغيرات يؤول إلى قانون الطبيعي و منه يمكن اجراء الاختبارات التالية :

- صياغة الفرضيات :

أ- الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية للفرد.

ب- الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية للفرد.

للإجابة على الفرضيات نستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط للتحقق من التأثير

لمختلف العينات المقسمة حيث : $Y = a_0 + a_1 X + \mu$

Y : متغير التابع (الوضعية الاقتصادية للفرد)

X : المتغير المستقل (الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي)

a_0 : الثابتة وتمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيم المتغير المستقل تساوي الصفر.

(a_1) : معامل الانحدار للمتغير المستقل

μ : الخطأ العشوائي.

حيث تصاغ الفرضيات كالاتي :

$H_0 : a_1 = 0$: يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

$H_1 : a_1 \neq 0$: يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

من خلال التطبيق على برنامج SPSS نحصل على جدول الانحدار التالي :

الجدول (08) : المعاملات Coefficients

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1324,040	383,366		3,454	,001
الوضع الاجتماعية	118,600	32,509	,057	3,616	,039

Variable dépendante : a. الوضع الاقتصادية

المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

التفسير :

من خلال الجدول نلاحظ أن :

$\text{Sig}(a1) = 0,039$ أقل من 0,05، و منه يتم رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة، معناه الوضع الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضع الاقتصادية للفرد.

من خلال الجدول نتحصل على معادلة الانحدار التالية :

$$Y = 118,600 X + 1324,040$$

3- دراسة صلاحية النموذج :

أ- عن طريق معامل التحديد :

الجدول (09) : معامل التحديد

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,784a	,768	,749	490 ,

المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

التفسير :

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن المتغيرات المستقلة تفسر 74,90% من المتغير التابع وأن 25,1% يمثل الخطأ العشوائي أي المتغيرات التي لم تدخل في دراسة معادلتنا.

عن طريق جدول Anova :

الجدول (10) : تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار البسيط (17.00) SPSS

ANOVA^b

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	133248,643	1	133248,643	,380	,039a
Résidu	41075264,153	117	351070,634		
Total	41208512,795	118			

a. Valeurs prédites : (constantes), b. Variable dépendante : الوضعية الاجتماعية : الاقتصادية

المصدر : مستخرج من برنامج SPSS، الطبعة 17.00، 2014/10/25.

حيث تصاغ الفرضيات كالآتي :

$H_0 : a_1 = 0$: يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي لا تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

$H_1 : a_1 \neq 0$: يعني الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

* عند مقارنة sig ب α ($\alpha = 0.05$)

فإذا كان ($\text{sig} \geq \alpha$) فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0

و إذا كان ($\text{sig} \leq \alpha$) فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1

التفسير :

من خلال الجدول نجد $\text{sig}=0,039$ أي أقل من 0,05 و منه يتم رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديلة أي الوضعية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي تؤثر على الوضعية الاقتصادية.

و من خلال الدراسة القياسية يمكن أن نستنتج أن القطاع غير الرسمي يساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر في ولاية بشار، إذ يلجأ إليه كل شخص ذو مستوى معيشي سيئ، لأسباب تختلف من شخص إلى آخر كدوافع مالية، دافع البطالة، دافع سهولة الحصول عليه، و دوافع شخصية. كونه أيضا يساهم في تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي. و بالتالي نجد هناك علاقة ايجابية بين القطاع غير الرسمي و الفقر. و من هذا كله نجد أن من أسباب انخفاض حجم الفقر في ولاية بشار هو تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي.

خاتمة :

1- النتائج النهائية :

من المؤكد أن القطاع غير الرسمي يلعب دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من الفقر؛ إلا أن سبل توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة لا و بل مستحيلة في ظل غياب أنشطة القطاع غير الرسمي، كما نجد أن أنشطته تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي.

ولقد سعينا من خلال هذا المقال إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسة له، حيث خلصنا إلى أن القطاع غير الرسمي على الرغم من آثاره السلبية إلا أنه يساهم في تخفيف من حدة الفقر و حفظ ماء الوجه، و هذا من خلال إيجاد أو خلق مناصب عمل في ظل عجز

الاقتصاد الرسمي على امتصاص كل اليد العاملة البطالة هذا من جهة، و من جهة أخرى نظرا لعدم كفاية الدخل المترتب على العمل في الاقتصاد الرسمي -في بعض الأحيان- على تلبية احتياجات الفرد، ففي ولاية بشار يوجد أفراد محرومين وفقراء، لهذا السبب توجهوا إلى القطاع غير الرسمي لتحسين وضعهم المالي، و لهذا لا بد من إدراجه في مسار الرسمي ليساعد على امتصاص اليد العاملة البطالة وبالتالي الخروج من الفقر.

كما تبين الدراسة القياسية بأن القطاع غير الرسمي في ولاية بشار يساهم و بشكل كبير في التخفيف من الفقر حيث توصلنا إلى أن من أسباب انخفاض حجم الفقر في هذه الولاية هو تزايد العمالة في القطاع غير الرسمي كونه يلبي جزء كبير من احتياجاتهم، و استهلاكهم اليومي، و التغلب على العديد من مشاكل الحياة، بل أكثر من ذلك إذ هناك من يستغل الفائض من دخله في توسيع نشاطه.

2- التوصيات :

بناءا على النتائج السابقة نقترح التوصيات التالية :

أ- تحسين مستوى المداخل بصفة عامة بالموازاة مع التحكم التام في الأسعار الاستهلاكية.

ب- تعزيز فرص الاستثمار و المشاريع الإنتاجية في الدولة و توجيهها نحو المناطق الأكثر فقرا.

ت- خلق تشريع لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي.

ث- تحسين و تطوير البرامج التكوينية المتعلقة بتكوين المبتدئين في العمل لأول مرة، بالإضافة إلى تشجيع و إعداد برامج تكوينية لأصحاب الشركات الصغيرة و المتوسطة الجدد من أجل مساعدتهم على التفاعل مع قوى السوق.

ج- ضرورة التنسيق و التكامل بين مختلف الإدارات الاقتصادية الهامة (البنوك، الجمارك، والضرائب) من أجل تسهيل إجراءات إصدار القرارات و التراخيص.

ح- محاولة تقنين العاملين في القطاع غير الرسمي المشروع، مثل تسهيل الحصول على السجل التجاري، وكذا تخفيض الضرائب على الأفراد المصرحين بنشاطهم غير الرسمي.

قائمة المراجع :

- 1- أسعد راجي، شكري ملك، الفقر و استراتيجيات مواجهته في مصر، القاهرة : مركز دراسات و بحوث الدول النامية، 1999.
- 2- أندراوس عاطف وليم، الاقتصاد الظلي (" المفاهيم - المكونات - الأسباب " الأثر على الموازنة العامة)، مصر: دار النهضة العربية، 2002.
- 3- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه)، القاهرة : دار النهضة العربية، 2002.
- 4- عبد الحميد نبيه نسرین، الإقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، مصر : دار الوفاء لدنيا الطباعة النشر، 2008.
- 5- عدلي ناشر سوزي، الإنجار في البشريين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي، الطبعة الأولى، لبنان "بيروت" : منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
- 6- قيرة إسماعيل، سلاطينة بلقاسم، و آخرون، عولمة الفقر (المجتمع الآخر ... مجتمع الفقراء و المحرومين)، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003.
- 7- مصطفى الشرقاوي عبد الحكيم، التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الإسكندرية "القاهرة" : دار الجامعة الجديدة، 2006.
- 8- وكالة التنمية الاجتماعية، الفرع الجهوي للجنوب الغربي بشار، الخريطة الاجتماعية للفقراء لولاية بشار، جويلية 2009.

9- Henni Ahmed, essai sur l'économie parallèle - cas de l'Algérie -, Alger : édition ENAG, 1991.

10- Belguidoum Saïd, Mouaziz Najet, l'urbain informel et les paradoxes de la ville Algérienne: politiques urbaines et légitimité sociale, CAIRN. INFO, 2010, Paris, N0 143.

11- Bouhanna Ali, Bouteldja Abdelnacer, les spécificités de l'environnement d'une economie informelle et la realite de la PME, faculté des sciences économiques et de gestion, université de tlemcen.

12- Chikhi Kamel, Benhabib Abderrezak, une analyse exploratoire du comportement du consommateur face aux produits de la contrefaçon : approche marketing appliquée à la wilaya de tlemcen, séminaire national : l'économie informelle en Algérie, institut des sciences économiques et de gestion, centre universitaire de Saïda, 20 et 21 novembre 2007.

13- Conseil national économique et social, rapport sur le secteur informel illusions et réalités, commission relations de travail, Alger, rencontres-débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2004.

14- Hammouda Nacer-Eddine, Secteur et Emploi informel en Algérie : Définitions, mesures et méthodes d'estimation, CREAD (Alger).

15- L'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire, étude d'affinement de la carte de la pauvreté : communes pauvres : territoires populations et capacités

d'action, rapport synthèse, réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le Développement, Algérie, mars 2006.

16- القطاع غير الرسمي و ظاهرة الفقر في الجزائر، الموقع <http://www.elkhabar.com>، تم تصفحه بتاريخ 2014/09/29.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (01)	تطور نسبة البطالة في الجزائر في الفترة ما بين (1985- 2012)	04
الجدول (02)	عدد الأفراد القادرين على العمل في الفترة (2007-2000) (الوحدة بالآلاف)	06
الجدول (03)	عدد الأفراد الشاغلين مناصب العمل في الفترة (2000- 2007) (الوحدة بالآلاف)	08
الجدول (04)	تطور معدلات كل من القطاع غير الرسمي و الفقر في الجزائر ما بين (1970-2013) (القيم بالنسبة المئوية)	10
الجدول (05)	يمثل تصنيف بلديات ولاية بشار من حيث درجة الفقر	11
الجدول (06)	ثبات الاختبار عن طريق (Alpha de Cronbach)	16
الجدول (07)	اختبارات في المعامل	16
الجدول (08)	المعاملات Coefficients	18
الجدول (09)	معامل التحديد	19
الجدول (10)	تحليل التباين ANOVA لنموذج الإنحدار البسيط (17.00)	19

	SPSS	
--	------	--

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل (01)	التمثيل البياني يشير إلى مدة ممارسة النشاط	13
الشكل (02)	التمثيل البياني يوضح شكل ممارسة النشاط	14
الشكل (03)	التمثيل البياني يوضح كيفية الدخل	14
الشكل (04)	التمثيل البياني يشير إلى قدرة الدخل على تغطية مصاريف الاستهلاك اليومي	15